البرنامج الانتخابي 2019

التكتل

#نعيش_بقدري_في_بلادي

الفهرس

- مؤسسات الدولة و الحوكمة ومكافحة الفساد
- الصحة
- التعليم و البحث العلمي
- التهيئة الترابية والنقل
- اللامركزية والتنمية الجهوية
- الفلاحة
- البيئة
- الثقافة
- الأمن
- الاقتصاد
- مقترحات لمكافحة الاقتصاد الريعي
- الطابع الإجتماعي لبرنامج التكتل

مؤسسات الدولة و الحوكمة ومكافحة الفساد :

1. استكمال المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية في أجل لا يتجاوز 6 أشهر.
2. مراجعة القوانين حتى تلائم دستور 2014.
3. إصدار القانون الأساسي لهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة والتنصيص على إلزامية تقييمها فرضيات وجدوى وتنفيذ الميزانية العامة وعلى وجوب نشر تقاريرها للعموم.
4. منع كل نائب تغيب عن أكثر من 30% من الجلسات العامة من الترشح لمدة نيابية أخرى
5. تنقيح النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لمنع السياحة البرلمانية.
6. إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية وتوفير الآليات والإمكانيات لمحكمة المحاسبات لمراقبة تمويل الأحزاب والجمعيات.
7. تحقيق الانتقال الرقمي من خلال رقمنة كل الوثائق والإجراءات والخدمات الإدارية وتطوير المواقع الرسمية للإدارات والمؤسسات العمومي
8. رقمنة كل الخدمات الإدارية و توفيرها عن بعد وتفعيل الحوكمة المفتوحة.
9. مراجعة التشريعات المتعلقة بإرساء آليات الدفع والتمويل الإلكتروني وضمان السلامة الإلكترونية.
10. تحسين الأجور وظروف العمل ومراجعة قانون الوظيفة العمومية في اتجاه اعتماد مبدأ الكفاءة والقدرة على التسيير في للتدرج في الخطط الوظيفية والترقيات.
11. تعميم وإرساء آلية التصرف حسب الأهداف بالنسبة للوزارات والتسميات في المناصب العليا للوظيفة العمومية.
12. تفعيل دور هيئات وآليات الرقابة ومراجعة النصوص القانونية المنظمة للمراقبة والمساءلة وفقا للمعايير الدولية.

الصحة: تطوير منظومة الخدمات الصحية العمومية وحوكمتها، مع تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي من خلال خارطة صحية متوازنة

13 تمكين قرابة المليوني تونسي وتونسية من حقهم في التغطية الصحية كخطوة أساسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين من كل الفئات الاجتماعية باستعمال المعرف الاجتماعي الوحيد.

14 توسيع مجال منظوري الصندوق الوطني للتأمين على المرض ليشمل كافة التونسيين وليس فقط المضمونين الاجتماعيين.

15 توفير الأدوية لكل السكان بتمكين الصيدلية المركزية من توفير كل الأدوية للقطاع العمومي وكل الأدوية الموردة للقطاع الخاص دون انقطاع وتوسيع دورها للمستلزمات الطبية للقطاع العام.

16 تطوير المستشفيات بكل الولايات لتؤمن كل التدخلات الصحية واستكمال تشغيلها بصفة كلية في ظرف عشرة سنوات.

17 تطوير وتيرة خدمات مراكز الصحة الأساسية وأدائها واعتماد آليات تحفيزية للعمل في المراكز الداخلية والريفية والمستشفيات المحلية بالولايات الداخلية.

18 تطوير أجور الطاقم الطبي وشبه الطبي إلى جانب مضاعفة الحوافز المادية وبقية الآليات الخاصة بضمان عملهم في الولايات الداخلية.

19 تقليص آجال المواعيد في طب الإختصاص بمختلف تدخلاته وإلزامية المستشفيات العمومية باحترام أجل أدنى بما يسمح بتعهد الحالات دون مخاطر مضاعفات أو تمديد لمعاناة المرضى

20 رقمنة الملف الطبي للمريض باعتماد المعرف الاجتماعي الوحيد والبطاقة الإلكترونية مع ضمان الحفاظ على المعطيات الشخصية.

21 العمل على التخلي التدريجي في أجل لا يتجاوز 5 سنوات على نظام النشاط التكميلي الخاص وبقية صيغ العمل للحساب الخاص للإطارات الطبية والصحية.

22 مراجعة الاتفاقية الضابطة لصيغ تكفل الصندوق الوطني للتأمين على المرض بكلفة خدمات المؤسسات الصحية العمومية مرورا بمراجعة فورية للمبالغ الجزافية والتخلي التدريجي عنها في اتجاه فوترة الكلفة الحقيقية كليا في ظرف 5 سنوات.

التعليم و البحث العلمي:

23 تعميم التعليم التحضيري منذ سن الرابعة في غضون 5 سنوات

24 إحداث هيئة مستقلة عن وزارة التربية تكلّف بتقييم جودة التعليم العمومي والخاص وتعنى بإنجاز امتحان وطني خلال السنوات الثانية والرابعة من التعليم الأساسي يسمح بالتقييم الموضوعي لأداء المدرسة التونسية باعتماد مقاييس الجودة العالمية.

25 مضاعفة الاعتمادات السنوية للبنية التحتية للمدارس وبناء قاعات مراجعة و فضاءات دراسية ومكاتب مخصصة للمدرسين.

26 توفير وجبة الغداء داخل المدارس لكل التلاميذ و تطبيق مبدأ التدرج في سعر الوجبة حسب الدخل الضريبي للعائلة مع ضمان مجانيتها بالنسبة للعائلات المعفاة من الضريبة على الدخل.

27 مقاومة مظاهر العنف والانحراف : تعزيز عدد القيمين حسب المعاهد و انتداب أعوان حراسة. تركيب كاميرات مراقبة وإحداث قاعدة اعلامية وطنية لرصد ومتابعة حوادث العنف بمختلف المعاهد.

28 وضع رقم أخضر بكل إدارة جهوية لمكافحة العنف المدرسي.

29 انتداب 50% من الإطار التربوي من حاملي الإجازة التطبيقية في علوم التربية في غضون خمسة سنوات.

30 ضمان الاندماج الكامل للمواطنين ذوي الاحتياجات الخصوصية من خلال توفير البنية التحتية اللازمة بالنسبة لبعض المدارس وتهيئتها لاستقبال وإدماج تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخصوصية مع توفير الإحاطة الضرورية لهم.

31 تطوير أقطاب البحث العلمي في علاقة واندماجها في المحيط الاقتصادي وتفعيل دورها في التكوين ونقل الخبرات وربطهم بالجامعات و تشاركهم في تأطير الطلبة عن بعد .

32 إضفاء ليونة في منظومة التوجيه الجامعي لتمكين الطلبة من اكتساب مهارات تحسن من تشغيلية الشهائد العليا.

33 البحث منظومة تفعيل العالي والبحث العلمي مع التعليم لطاقم المالية الوضعية تحسين الاستراتيجي العلمي.

34 إرساء برنامج تبادل بين الجامعات الإفريقية واستقطاب المواهب الطلابية إلى تونس وتحسين ظروف استقبالهم

التهيئة الترابية والنقل:

35 إحداث أروقة للحافلات بالمناطق الحضرية وتغيير الأمثلة العمرانية للمدن

36 توجيه الدعم للمستعملين المنتظمين (وضعية واضحة بما فيها عاطل عن العمل) مع تفعيل سلم حسب الوضع الاجتماعي في أجل لا يتجاوز أربع سنوات

37 تعزيز عدد الحافلات وخلق خطوط جديدة بالاولوية للمناطق الناقصة في كل ولاية

38 مضاعفة عدد الحافلات خلال ساعات الذروة

39 توفير المعلومة الانية للمستعملين والشركات حول توقيت وصول وسيلة النقل العمومية وإكتضاضها بتجهيز الحافلات بوسائل التتبع عن بعد وكاميرات مراقبة وتركيز تطبيقة إعلامية عبر الجوال على أن يتم دراسة وانجاز الناحية الإعلامية والتطبيقية في أجل لا يتجاوز السنة.

40 إدماج الجهات بتركيز شبكة نقل فعالة بين المدن وتفعيل الأقاليم بربط الجهات المجاورة أجل لا يتجاوز الخمس سنوات

41 إحداث طرق سريعة تعبر كل إقليم وتربط المناطق الساحلية بالقطر الجزائري.

اللامركزية والتنمية الجهوية:

42 إنجاز الانتخابات الجهوية في 2020 وتركيز الأقاليم و المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

43 توفير اعتمادات بقيمة 1000 مليون دينار توضع تحت تصرف البلديات والجهات لتمويل مشاريع محلية وجهوية مجددة ومساهمة في التنمية المستدامة مع إحاطة من فريق بوزارة التنمية.

44 تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي واللامركزية من خلال تعزيز الإطار البشري للسلطات المحلية والجهوية باعادة توزيع الأعوان العموميين ليبلغ 20% من الموظفين العموميين في ظرف 3 سنوات و 20% من ميزانية الدولة في البلديات والجهات عوضا عن 8% و4% حاليا.

45 مراجعة مجلة الجباية المحلية واستكمال الأوامر الترتيبية المنظمة لها في ظرف سنة.

الفلاحة:

46 التعامل مع الفلاح كمؤسسة اقتصادية ربحية وليس كأداة تعديلية لدعم المقدرة الشرائية للمواطن

47 تكريس دور الدولة في ضمان الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي مع إلغاء منظومة الاحتكار في القطاعات الفلاحية.

48 إدماج المؤسسات الفلاحية بسجل المؤسسات وتمكينها من معرف جبائي.

49 اعتماد الطاقات المتجددة في ضخ المياه بنسبة 50% وتطوير تحلي ومعالجة مياه الري.

50 معالجة وضعية الآبار العشوائية بما يضمن ديمومة استغلال الموارد المائية وضمان حقوق الفلاحين والتوزيع العادل للموارد على أن تتصرف الدولة بصفة كلية في مياه الري بالمناطق التي تستنزف فيها الموارد وتضمن التوزيع العادل بين الفلاحين.

51 التقليص من استعمال المواد الكيمائية ودفع الإنتاج البيولوجي والايكولوجي والتسويق له خارجيا

52 دعم وتطوير البحث العلمي خاصة في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية والمحافظة على الثروات الطبيعية البرية والبحرية

البيئة:

53 مراجعة الإطار القانوني الحالي بهدف فتح المجال للاستثمار في مجال تثمين النفايات لإنتاج الطاقة وتخصيب الأراضي الزراعية بما يضمن تقليص كمية النفايات التي يقع ردمها.

54 التأكيد على إعادة الاعتبار للبيئة من خلال تفعيل اللامركزية بالنسبة لوزارة البيئة والجماعات المحلية وهياكلها وإعطاء الإدارات الجهوية أكثر استقلالية مع التركيز في أعمال الوزارة على وضع الاستراتيجيات البيئية والعدالة البيئية بين الجهات والتأسيس لجهات بيئية إيكولوجية تستجيب لخصوصية كل منطقة من حيث الطبيعة والجغرافيا والثروات الطبيعية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

55 إعادة النظر في هيكلة وتدخل الوكالة الوطنية لحماية المحيط مع ضمان استقلالية قرارها مما يعطيها حرية أكبر للتدخل بالنسبة لكل المؤسسات الوطنية بالخصوص. كما يجب التركيز على منح الوكالة الطابع الجهوي وتنمية قدراتها في الجهات لتكون مصدر قوة في تفعيل القوانين ومراقبة المؤسسات عن كثب.

56 إعادة النظر في عديد النصوص القانونية والمواصفات المتعلقة بالبيئة بما في ذلك:

- الأمر المتعلق بدراسات المؤثرات البيئية: تحديد موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط بمدة زمنية وإعطائها أكثر مكانة إلزامية، شفافية تعامل الوكالة بما في ذلك وضع الدراسات المصادق عليها على موقع واب الوكالة.

- الأمر المتعلق بالخبراء المراقبين: تحديد مسؤولياتهم والإشراف الفني والإداري (جهوي، وطني) مع وضع خطة متكاملة لتدخلاتهم وكيفية تعاملهم مع المؤسسات الاقتصادية بشتى أنواعها وشفافية متابعة أعمالهم

57 استصدار نص قانوني يتعلق بمكاتب الدراسات ومكاتب الاستشارة في الميدان البيئي مع إخضاع هذه المكاتب إلى موافقة وطنية في إطار لجنة وطنية أو جهوية تعنى بهذه المكاتب ومراقبتها ومتابعة أنشطتها بالتنسيق مع الهياكل ذات النظر وبالخصوص عمادة المهندسين..

الثقافة:

58 الترفيع في ميزانية وزارة الثقافة إلى نسبة 2 % من ميزانية الدولة في غضون الخمسة سنوات

59 التشجيع على الاستثمار في لا مركزية الثقافة وتنويع المبادرات ومجالات الإبداع وحماية حرية التعبير.

60 احداث جيل جديد من المؤسسات الثقافية: في الأحياء الشعبية والأرياف هي ليست بالضرورة دور الثقافة و المكتبات كما عاشت عليها البلاد منذ ستينات القرن الفارط : نوادي ثقافية متعددة الاختصاصات و متنقلة تحتوى على أنشطة موسيقى ، رسم الخ ضمن ثقافة القرب

61 إحداث أقطاب ثقافية كبرى في الأقاليم والجهات لوضع حد للمركزية الثقافية و إدراج الثقافة ضمن مسؤوليات الجماعات المحلية وتطوير التشريعات المحلية في هذا الغرض

62 إحداث صندوق لتمويل التدخلات العاجلة لفائدة المثقفين وضمان جراية تقاعد تضمن لهم العيش الكريم.

63 المراهنة على الرياضة كرافع للتنمية الشاملة بالاستثمار في البنية التحتية والإطار البشري على المستويات الجهوية والمحلية لبلوغ توازن بين الجهات في غضون 5 سنوات.

الأمن:

64 توفير الرعاية الكلية للعون في حالات الاصابة ولعائلته في حالة الاستشهاد وتمكينها من التمتع باجره واحتسابه على أساس تطور المسار المهني كما لو أنه لم يستشهد.

65 تعزيز استراتيجية التصدي للإرهاب من خلال بعث وكالة وطنية للاستخبارات تحت إشراف مجلس الأمن القومي.

66 تكثيف برامج إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية وتعزيز قدراتها لمجابهة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر التكوين والتدريب وتطوير المهارات بالاعتماد على المناهج والبرامج العصرية وعبر توفير الوسائل والمعدات والأجهزة والآليات العلمية والتكنولوجية والتقنيات الحديثة.

67 تفعيل شرطة القرب من خلال دوريات مكثفة بالأحياء ووسائل النقل والساحات العامة خاصة بالمناطق الحساسة

68 توفير سبل إدماج الشباب المنقطع عن الدراسة والعاطل عن العمل من خلال"برنامج الفرصة الثانية" بشراكة بين الحكومة والمؤسسة العسكرية.

69 التخلي على العقوبات السجنية واستبدالها بخدمات للمصلحة العامة في مايخص استهلاك المخدرات (القنب الهندي) مع تشديد العقوبة على الجريمة المنظمة مثل ترويج المخدرات.

70 احداث مرافقين لإعادة إدماج خريجي السجون بالتعاون مع المؤسسة العسكرية.

الاقتصاد:

71 الترفيع في ميزانية التنمية بـ5 مليار دينار توجه أساساً لاستثمارات الدولة في قطاعات استراتيجية "برنامج الاستثمارات المستقبلية" في المجالات التالية

- التربية والتعليم والبحث العلمي
- الصحة ورعاية الفئات الهشة

- تطوير الصناعات الدوائية الوطنية بما في ذلك تطوير الشركة التونسية للصناعات الصيدلية لتغطية الحاجيات الوطنية ودعم التصدير.

- الانتقال الطاقي

- الانتقال الرقمي

- إحداث محطات إنتاج الكهرباء بالطاقات المتجددة توفر استهلاك WK001 لكل عائلة.

72 جعل تونس مركزًا إقليميًا للبنية التحتية اللوجستية في عام 2030 (الموانئ والمطارات والتخطيط الرقمي والمدن الذكية ، ...)

73 إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الإستراتيجية لإضفاء النجاعة على أدائها و تطوير عملها في خدمة المجتمع والنمو الشامل في ميادين النقل، الطاقة ، الموارد الطبيعية مع المحافظة على صبغتها العمومية.

74 دراسة وضعيات المؤسسات الناشطة في المجالات غير الاستراتيجية لتحديد أحسن الحلول لكل منها بما يضمن المصلحة والسيادة الوطنية (إعادة هيكلة ، تفويت ، فتح رأس المال للقطاع الخاص

75 مراجعة المنظومة الجبائية وتكريس الإصلاح الجبائي والعدالة الجبائية من خلال:

- تعزيز الإطار البشري المكلف بالمراقبة الجبائية بالفي عون وتوفير الامكانيات وآليات العمل وتحسين الأجور والمنح وربطها بالمداخيل الجبائية المحققة.

- تعميم العمل بالفوترة الإلكترونية بنسبة للخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي

- تفعيل قانون اعتماد العمل بجهاز تسجيل العمليات بالنسبة لمحلات الاستهلاك على عين المكان وتوسيع مجالات تطبيقه ليشمل محلات تجارة التفصيل.

- مراجعة النظام الجبائي التقديري للمهن الصغرى وضبط الحد الأدنى المستوجب حسب مناطق الانتصاب و طبيعة النشاط.

- تبسيط الإجراءات الجبائية ورقمنة كل الخدمات المتعلقة بها مع التمشي التدريجي في التخفيض من نسب الضريبة على الشركات الى 20% و 30% وذلك لتخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات.

مكافحة الاقتصاد الريعي:

76 تعزيز سلطة المنافسة وتزويدها بإدارة مناسبة وقدرة تحقيق واسعة النطاق.

77 إزالة القيود المفروضة على الغرامات لاتفاق غير قانوني بحيث يجب أن يكون المبلغ رادعا.

78 تخفيف العقوبات على المشاركين في الجريمة الذين يبلغون على الاحتيال .

79 مراجعة اللوائح التي تعيق الداخلين الجدد.

80 استحالة أن تكون أحد المساهمين الرئيسيين في البنك عن طريق امتلاك الأصول الأخرى.

الطابع الإجتماعي لبرنامج التكتل

يتسم هذا البرنامج بطابع اجتماعي يتجلى بكل التوجهات والمحاور وإضافة لذلك نتعهد ب:

81 الترفيع في الحد الأدنى المضمون إلى 500 دينار شهريا مع الأخذ بعين الاعتبار لنسبة التضخم.

82 إنشاء 30.000مسكن اجتماعي لفائدة الشرائح الإجتماعية المستحقة وإعتماد الخلط والاندماج بين الفئات الإجتماعية ، على أن تتولى الدولة والجهات تمويلها بهدف ضمان سقف كريم لكافة التونسيين.

83 القسط الأول من استهلاك الكهرباء مجاني ومتأتي كليا من الطاقات المتجددة مع رفع الدعم على بقية الأقساط.

84 إيصال شبكة الماء الصالح للشراب إلى كامل تراب الجمهورية.

85 حل الجمعيات المائية وتحويل صلاحياتها إلى السلطة المحلية أو الجهوية وتوفير اعتمادات استثنائية لها.

86 تخصيص اعتمادات لفائدة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه لصيانة وتطوير شبكة المياه بكامل تراب الجمهورية (حوالي 50 ألف كم) مع إدماج التكنولوجيات الحديثة في تتبع واكتشاف الأعطال.

87 الترفيع في النسبة الالزامية لتشغيل ذوي الاحتياجات الخصوصية من 1% إلى 3%